

331 (د-30) نهج متكاملة للتعاون الفني لتلبية للاحتياجات المستجدة للدول الأعضاء

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تذكر بقرارها 328 (د-29) المؤرخ 15 كانون الأول/ديسمبر 2016 بشأن التعاون الفني من أجل تلبية احتياجات البلدان وأولوياتها، وفيه تقر بأهمية برامج التعاون الفني، وتدعو إلى تفعيل شبكة التعاون الفني باعتبارها منبراً لتنسيق مثل هذه البرامج،

وإذ تذكر أيضاً بقرارات الجمعية العامة 67/226 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2012، و71/243 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2016، و279/72 المؤرخ 31 أيار/مايو 2018، التي اعتمدها في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وفيها تشجع المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية على الاستفادة بقدر أكبر من العمل الذي تضطلع به اللجان الإقليمية في مجال دعم إرساء المعايير ومن خبرات اللجان في مجال السياسة العامة، وتسلم بإسهام اللجان الإقليمية والتعاون دون الإقليمي والإقليمي والأقاليمي في التصدي للتحديات الإنمائية، وتؤكد دور ومهام منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك اللجان الاقتصادية الإقليمية والأفرقة الإقليمية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وتشدد على ضرورة مواصلة جعلها مهياً لتحقيق الغرض المنشود منها في دعم تنفيذ خطة عام 2030،

وإذ تعي التحديات الناشئة في المنطقة العربية، لا سيما تلك المرتبطة بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030⁽¹⁾،

وإذ تؤكد على إمكانية تحسين عملية التخطيط لأنشطة التعاون الفني في الإسكوا على المدى الطويل، ضماناً للاستغلال الأمثل للموارد وتعزيزاً للمساءلة في التنفيذ، مع أهمية الحفاظ على المرونة في تقديم الأنشطة حسب الطلب،

1- تثمن جهود الأمانة التنفيذية، مستفيدةً من مزاياها النسبية، في ربط عملها في أنشطة التعاون الفني بما تقوم به من وظائف أساسية أخرى في البحث والتحليل وبناء التوافق لدعم عملية صياغة السياسات، وتلاحظ مع التقدير ما تبذله الأمانة التنفيذية من مساعٍ إضافية لتلبية الاحتياجات المتزايدة للدول الأعضاء؛

2- تشيد بالتنسيق القائم مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية لتطوير أنشطة التعاون الفني بين الأمانة التنفيذية والدول الأعضاء وفقاً لأولوياتها، وبالجهود التي تبذلها لدعم كيانات الأمم المتحدة الإنمائية العاملة في المنطقة العربية من موقعها في الريادة الفكرية؛

3- تطلب إلى الأمانة التنفيذية الاستفادة من دورها في التنسيق بين كيانات الأمم المتحدة الإنمائية الإقليمية في تطوير آليات لتوجيه أنشطة التعاون الفني مع الدول الأعضاء وتعزيز أثرها.

الجلسة العامة السابعة

28 حزيران/يونيو 2018